

قوله سلم التوبة حتى ربه عن سبها من اهل الذبح والاصول للناس خلاف من استشهد
 تكفيرهم وان كانوا من اهل القبلة ولا شك ان منهم من هو كافر فظنوا ومنهم من ليس
 ومنهم من فيه خلاف فليس ذكرا هو موضع بسطة الكلام في من تقبل شهادة ذمهم ومن
 ما تقبل قال النووي في اصل الروضة من كلف من اهل الذبح لا تقبل شهادته كما هو في كلف
 من اهل الذبح والاصول قد فصل الشافعي في الاموال المختص على قول شهلة اهل الخطاب
 وهم قوم يروون شهادته احراما لصاحبه اذا سمع يقول لعند لان لدا اوصية يبين
 او غير ويشهد به اعتمادا على انه لا يدرج هناك من اهل الذبح في الامة لان لدا اوصية يبين
 على ارضه وفعل شهادته في حرمه وهذا طرفة الجهر واسند لوالاهم مصيبون في
 زعمهم ولم يظفرهم في شهادته لثمة في حرمه حتى قبل له في شهادته من سب الصحابة
 والسلف رضي الله عنهم ثم تقدم عليه عن غفلة دواعي عداوة وعناد قالوا ولو شهدوا
 وذكر في شهادته ما يقع اختلافا على قول للمدعي بان قال سمعت فلانا يقول كذا الزمان
 اذ اشتهر اوصية ذلك شهادته وفيه من مع الشيوخ الاحكام ومن تبعه حراموا النص
 على المدعي في الفروع وقد شهدوا اهل الاهل كهم وقالوا هم بالبر اولهم لمفسده ووفية
 ثالثة توسطوا في شهادته بوضعهم دون بعض فقالوا لبا سحا ومن انكر ما مات الصالحين
 روت شهادته لثمة للاجماع والشيوخ اوجد شهادته الذين يسمون بسببون الصحابة
 وقد قون عامية رضي الله عنها وعندهم اجوعين فانها محضنة كما قلته نطق بالقران
 وعلى هذا الحال الامام الخليلي والغوري واستخدمه اللفظ في والوضدان شهادته الخواجه
 مرودة لتكفيرهم اهل القبلة ثم قال النووي قلت الصواب مقالة الفقيه الاولي وهو في
 شهادته للجموع فقد قال الشيوخ والام ذهاب للناس في ابدال القران والاحاد ينال امور تناسق
 فيها الى امور تناسق فيها تناسقا لئلا يستدل بها واستحل بوجههم من لوضها نظر حكاية وكان ذلك
 متفقا كما منة ما كان في عهد السلف والى اليوم ولم يفعل احد من سلف لانية لثمة ابيه ولا من بعدهم
 من التابعين روت شهادته احد بنا ويل وان سفاه وظلله ولم يستحل ما حرم الله تعالى عليه ولا
 ترو شهادته لحدنسي من التاويل كان له وجه بخلافه وان بلغ فيه الاستعمال المال والدم هذا

نص

بضه يحرفه وفيه التصحيح بما ذكرناه فغير فادف عاينته كما ولا تقبل شهادته انشها
 كلام النووي قلت كلام النووي صريح في قبول شهادته من يستحل في اولى الدم والمال
 وقد بلغ في ذلك قول الصواب كذا اولئك ان النفاة نوع من المتكلمين بنا ويل وقد ذكر
 النافع هنا صرحا بالماضي ان كان يستحل ذم اهل العدل والبر لا يندرج حرامهم ولا تقبل
 شهادته شهادتهم ونقله عن المتكلمين ونسبه النووي على الت وعله بالنسب لجزها
 بذلك في المحرم والمباح ولظنه وتقبل شهادته العااة وقضا اوصية فيما يقبل وما
 قاضيا الا يستحل ذمها وقد ذكر النووي قبل هذا ما يقتضي قبول شهادته لثمة كذا
 في شرح المذهب تكفيرهم ذمهم وصفة الفقة طيب له والطرية هم اصحاب المطالب التي في وهم
 يقتدون بالكذب لفرحان من كان علم ذمهم لا يذنب فيصده في ذمهم يقولون وشهدون له
 حتى واخباره وهذا شهادته ذمورا لثمة شهادته على غير مشهور والله اعلم وفي الشيوخ مامون
 عند الغضب احتري له عن من يوصى عند غضب ككسب ما يتاخذ الا تقبل شهادته
 لانه غير مأمون فسقطت ائتمته وقبول الشيوخ صا فطع على من شهادته احسن به عن من يول كالك
 ولا تقبل شهادته القمام وهو الذي يجمع القمامة وهي الكداسة ومجملها ولا القمام في القمام ومن
 يلعب بالمهام يعني بطيها المنيك نقلها في الجور وكذا الغنى بسوا الناس وانوه وكما ان كان
 كفه الص فبالذي يسعون الى ولايم الظلمة والمكسة ويظهرون التواجد عند فتحهم
 ونح يلب رومهم وتوقع حالهم المحسنة كصنع الخاينين واذا اذنا القران لا يصحون
 كاذبا عن حقا للشيطان صاح بوضعهم بعض ياونان وانهم الله ما فسقهم وانهد
 في تباد الله سبحانه ونقل وما سقمهم من من ميل للشيطان وقول الشيطان عما فان الله
 تعلم من ذلك ولذا لا تقبل شهادته من باكل في الا سواق ومثله لا ينادة بخلاف من باكل قبله
 على اية كالمخرج كما قاله السيد شيخنا كان من عادتهم الود في السوق كالصاغي و
 والمهارة وكذا لا تقبل شهادته من يهد بوجه عند الناس بالبرص كما تال البنديج وكذا
 لا تقبل شهادته من يلعب بالنطير على الطريق وكذا لا تقبل شهادته من يات من الحكايات
 المصحلة وكذا من الكيف من ربه ما يتباد وان لم يكن عورة وكذا لا تقبل شهادته من يترك الصلاة

كهم

بمع

هم